٢ ـ العنف الثوري، وعلى الرغم من انه من المفاهيم الماركسية الرئيسة، الا انه يظل مرتبطاً بالطبع الطبقي للماركسية، اي باعتباره العنف الجماهيري او عنف الطبقة العاملة.

ويرى ان ظهور هذه الموجة من الارهاب انما يرتبط، على وجه التحديد، بالمرارة والاحباط اللذين اصابا الكثير من القوى الوطنية، بعد النتائج المحبطة التي اسفرت عنها تجاربها في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، في الخمسينات والستينات، نحو نظم سياسية ديمقراطية مستقرة لها، وتراجعها وبالتالي في المواجهة مع القوى الاستعمارية.

الجزء الثالث يتناول أسباب تقلص الوظيفة الثورية للارهاب على النحو التالي:

١ ـ الهدف المتميز للعمليات الارهابية للاعلان عن وجود حركة المقاومة او الثورة وطرح اهدافها ومبادئها لم يعد في الامكان تكراره بالقوة والفعالية عينهما اللتين عرفهما العالم في البداية. فتكرار العمليات ذاتها قلل من تأثيرها الاعلامي.

٢ ـ حيث يحقق العمل الارهابي دفعاً للروح المعنوية لحركة المقاومة او الثورة وللمتعاطفين معها، الا ان ذلك الهدف لا يلبث ان يضعف مع الوقت.

٣ ـ التطور العلمي والتكنولوجي، كشف الاسلحة المراقبة، الحصر الدقيق للاشخاص.

٤ ـ تكريس الصورة الدموية للمنظمات الارهابية.

٥ ـ ان الانشطة الارهابية أسهمت في مزيد من الالتفاف الشعبي حول النظم الحاكمة.

ان نسبة غالبة من عمليات «الارهاب الثوري» موجهة ضد اهداف تنتمي الى المعسكر الغربي والى الولايات المتحدة بشكل خاص. وقد استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ابراز الوجه القبيح «للعمل الارهابي الثوري».

اما الجزء الرابع، فيتناول الارهاب الدولي المضاد. وفي ذلك، يرى الباحث ان ادانة الارهاب لم تقتصر على المعسكر الغربي فقط، بل، ايضاً، بالنسبة الى المعسكر الشرقي، وذلك: اولاً، من منطلق استنكار العنف الفردي والمغامرات السياسية، كطريق للثورة؛ ثانياً، من منطلق التركيز على ظروف ازمة المجتمعات الرأسمالية، باعتبارها البيئة التي تولد بعضاً من اسوأ صور الارهاب الدولي المعاصر.

على ان رد الفعل الاميركي لم يقتصر على التشهير الاعلامي، بل تعداه الى درجة «اننا نجد انفسنا ازاء نمط متميز من الارهاب الدولي والمؤسس. نتيجة لذلك، يرى الكاتب ان على كافة القوى المطالبة بحرياتها واستقلالها او المنادية بالديمقراطية في بلادها، ضرورة سلوك الطريق الاكثر جدوى، والاكثر جذرية، والاكثر صعوبة، اي طريق العمل الجماهيري واسع النطاق».

ويختتم الكاتب بحثه بأن العائد السلبي للارهاب الدولي على حركات المقاومة والتحرر الوطني، والمقاومة الفلسطينية ابرز امثلتها، انما يدفع، بشدة، تلك الحركات، مرة اخرى، الى ميدان قتالها الرئيس، اي ارض بلادها هي، حيث المواجهة المباشرة مع العدو. وفي هذا السياق، فقط، فان كافة أشكال القتال السلمي والمسلح تصبح حقاً مشروعاً، بل واجباً مفروضاً، لتحرير الارض واستخلاص الحقوق.

التعقيبات والطروحات المؤيدة، والمخالفة

يفترض في التعقيب انه تقويم للبحث، بمعنى ابراز نقاط القوة والضعف فيه، من النواحي المعلوماتية والمنهجية المستخدمة، ثم تقويم وتحديد وضبط المفاهيم والمصطلحات المتضمنة. غير اننا نجد في التعقيبات الثلاثة، بصفة عامة، باستثناء تعقيب د. وحيد رأفت، انها تحذو حذو المقولة السابقة؛ اذ تناول المعقبون نقاطاً مختلفة عما جاء في الورقة، خاصة التعقيب الثاني والثالث. الا ان هذا لا يمنع من استعراض اهم الافكار الاساسية، بالنسبة الى التعقيب الاول والذي قدمه د. رأفت، الذي تحفظ من الورقة، في جزئيتين:

«١ ـ انني ارى، حقيقة، اننا حتى نكوّن فكرة واضحة عن الارهاب الدولي، ولكي نصل فيها الى توصيات او الى رأي مبلور، لا يمكننا، اطلاقاً، ان نغفل الناحية القانونية للموضوع، لأن الموضوعين متكاملان... ومن ثم فتسليط الاضواء على الناحية السياسية واغفال الناحية القانونية قد اثر على النتائج التي اتى اليها الباحث على